دروس من التجربة

اجتاحت إسرائيل المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية بهدف تحقيق الأمن لنفسها لكنها وجدت أمنها في تدهور مستمر، ووجدت السلطة الفلسطينية التي من المفروض أن تدافع عن الأمن الإسرائيلي مشلولة وغير قادرة على اتخاذ إجراءات بحق المقاومين إلا في حالات نادرة مثل الإجراء الذي تم اتخاذه ضد أحمد سعدات ورفاقه من أعضاء الجبهة الشعبية. فلا هي فرضت الأمن الذي أرادت ولا تركت السلطة الفلسطينية تستمر في محاولاتها. يعطي الاجتياح الإسرائيلي الأخير فرصة لاستخلاص العبر وإعادة تقييم الأوضاع على الساحة الفلسطينية بهدف التصحيح وليس بهدف الاستمتاع الفكري كما جرت العادة. الدروس كثيرة والعبر مريرة والجهود التي تنتظر القائمين على الأمور العامة كبيرة. أحاول هنا اللمس على القضية الأمنية والتي تعتبر المحور الأساس في تحديد السياسة الصهيونية.

صورة عامة

الوضع في الأرض المحتلة/67 في ظل الاجتياح الإسرائيلي أشبه ما يكون بمعادلة رياضية يمكن تحديد عناصرها بصورة قريبة جدا من الدقة. أحاول أن أرسم هنا الأمر بمختلف متغيراته وما يمكن أن ينتج عن تفاعلاتها الديناميكية.

الهدف الإسرائيلي من الاجتياح هو كسر إرادة الشعب الفلسطيني التي شهدت متانة وتجذرا جراء أعمال المقاومة والعودة بالشعب إلى حالة الخوف التي كانت إسرائيل تُدخله في قلوبهم بقوات قليلة، والقضاء على ما تسميه بالبنية التحتية للإرهاب. ومن ثم أمام إسرائيل احتمالات تتفحص إمكانية اختيار أحدها لرسم مستقبل الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. أمامها العودة بإدارتها إلى المدن والقرى، وهو أمر مستبعد لأنها بحثت منذ عام 1967 عن عربي يقوم بأعمال الاحتلال بالوكالة وحصل مع اتفاق أوسلو؛ وأمامها التهجير والذي يصعب حصوله لأن الشعب الفلسطيني تعلم أن الموت يعلو على الرحيل ولأن الظروف الدولية لا تسمح بطرد جماعي؛ وهناك فرصة صناعة قيادة جديدة تكون أكثر جرأة من القيادة الحالية في الاعتداء على الشعب الفلسطيني، وهذا

أمر صعب أيضا من حيث أن صناعة القيادات الفلسطينية بصورة مباشرة قد فشلت تاريخيـا. أي أن الاجتياح الإسرائيلي يعاني من شح كبير في الخيارات السياسية.

من الناحية الفلسطينية، يتلقى الشعب الفلسطيني ضربات قاسية لكنها ضربات غير قاضية. سترتفع أصوات تطالب بضرورة وقف العمل العسكري بخاصة التفجيـرات داخـل المواقـع السـكانية اليهودية، وستبكي على الجوعى والأرامل واليتامى، لكن أغلب هذه الأصوات يـأتي مـن الـذين اعتادوا الاعتداء على أموال ومقدرات الشعب الفلسـطيني ويتعـاونون مـع الولايـات المتحـدة والطروحات الغربية عموما. وهناك من ستنهار معنوياتهم ويقفون مع العودة إلى ما كانت عليـه الأوضاع قبل بدء الانتفاضة. لكنه في المقابل ستبقى معنويات أغلب الناس عالية وإرادتهم صلبة، وسيطالبون باستمرار العمليات العسكرية بخاصة الاستشـهادية. ومهمـا كانـت الضـربة ضـد التنظيمات قوية إلا أنني أرى أن طاقة التنظيمات الفلسطينية في هذه المرحلة على لعق جراحهـا وإعادة بناء نفسها عالية جدا. إنه من الوهم أن تظن إسرائيل أنها قضت علـى القـوة العسـكرية للفصائل بخاصة الإسلامية، ومن سوء التقدير أن تظن أنها بحاجة إلى سنوات لإعادة بناء نفسها. هذا فضلا عن أن الظهير الخارجي للفصائل يتمتع بوضع جيد وقادر على مواصلة الدعم.

من مجمل ما هو موجود، الشعب الفلسطيني سيبقى أكثر قدرة على المواصلة بسبب تطور قدراته التنظيمية وتعمق الوعي لديه بأهمية العمل المسلح لتحقيق التحرر. وقد رأت إسرائيل هذا التطور بأم عينها عندما اضطرت أن تحشد على مخيم جنين آليات أكثر من تلك التي احتاجتها لاحـتلال الضفة الغربية عام 1967. وهي تشهد الآن أن اجتياحهـا الأول لـم يحقـق النتـائج المرجـوة واضطرت أن تقوم باجتياح آخر ما زال مستمرا حتى الآن. وبالرغم من ذلك ما زالت العمليـات الاستشهادية مستمرة والأمن الإسرائيلي في حالة صعبة للغاية.

أمام هذه المعادلات، المتوقع أن تعود إسرائيل إلى السلطة لتُعمل سيفها في رقاب الفلسطينيين. وقد اتضح أمام الجميع على الرغم من كل الحملات الإعلامية بأن إسرائيل لم تستهدف السلطة وإنمـا بنايات. فمن يريد القضاء على نظام يضرب القائمين عليه وليس الكراسي التي يجلسون عليهـا. وقد رأينا كيف أن السلطة بدأت على الفور بتنفيذ المهام الأمنية مباشرة بعد أن أتمـت إسـرائيل الجزء الأكبر من عملياتها العسكرية في الضفة الغربية. من المتوقع عادة أن الخارج من المعتقـل

يحمل ضغينة أو كراهية لمن اعتقلوه ورفضا لسياساتهم، لكن الإفراج عن قيادة السلطة ابتدأ بإدانة ما سمي بالإرهاب الفلسطيني وبتسليم المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في سجن فلسطيني للأجانب وبالموافقة على إبعاد آخرين. ولأن السلطة حقيقة غير قادرة على تلبية كـل المتطلبـات الأمنيـة الإسرائيلية بسبب الأوضاع الشعبية الفلسطينية، عمدت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى ابتكار فكرة الإصلاح في أجهزة السلطة علّ وعسى أن يساعد ذلك في تحسين صورة السلطة لدى الجمهـور الفلسطيني مما يؤدي إلى قبول السياسات القمعية. وقد ذهبت السلطة إلى القيام بإصلاح لا قيمة له عمليا لكنه احتوى على إصلاح هام وهو الإتيان ب عبد الرزاق اليحيى حسب الرغبة الأمريكيـة للقيام بإصلاح أمني. هذا الإصلاح يعني تطوير قدرات الفلسطينيين العاملين في الأجهزة الأمنيـة ليكونوا أكثر قدرة على التجسس والقمع لصالح إسرائيل.

ستضرب السلطة هذه المرة إن استطاعت بشدة أكبر ظنا منها أن الفصائل قد ضعفت وأن الشعب الفلسطيني قد لانت قناته. ستحقق بعض النجاح في ذلك لكن خسارتها علـى المسـتوى الشـعبي ستستمر في التدهور إلى الحد الذي لا تستطيع فيه الاستمرار أو تدفع بعـض الفلسـطينيين إلـى ممارسة أعمال انتقامية ضدها. ومهما يكن فإنه من المتوقع استمرار العمليات العسكرية مما يعني حصر الصراع بين إسرائيل والمقاومة وتراجع السلطة إلى حال لا يختلف عن فيشي.

الناحية الاقتصادية:

تُركت البلاد للنهب والسلب من قبل السلطة الفلسطينية، وإن وجد أي تخطيط اقتصادي فإنه فقـط تخطيط تدميري وتخريبي. بينما يتطلب الوضع في مثل حالنا الحرص على كل قرش وبتخطـيط يتم تحت شعار أن ما معنا يكفينا جميعا. وعندما بدأت الانتفاضة طالب العديد من المعنيـين مـن المثقفين والفصائل مرارا وتكرارا بضرورة صياغة برنامج اقتصادي يتلاءم مع ظروف الشـعب الفلسطيني، ولكن لم تقم السلطة بأي عمل إيجابي. وكانت النتيجة أن عددا لا بأس به من النـاس وجدوا أنفسهم بلا عمل وبلا دخل مما أثر على النسيج الاجتماعي وعلى عنصر الانتماء الفاعل.

بدأت الانتفاضة والسلطة لا تملك مخازن أغذية ولا الفصائل، ولم يطور أحد رؤية عمليـة نحـو مواجهة الضيق الاقتصادي الذي يعزز الاختراقات الأمنية. وعندما بدأ الاجتياح الإسرائيلي لم يجد

المحتاجين إلا الجيران لتقديم العون لهم. وقد ثبت أن الكثير من الناس تعاونوا مع جيرانهم على من أن البعض لم يتصرف حسب الأخلاق التعاونية القويمة.

الناحية الأمنية

تم التحذير مرارا وتكرارا على الساحة الفلسطينية من عدم الحرص الأمني لما في ذلك من مخاطر هائلة على الأمن الفلسطيني على المستويين الشعبي والتنظيمي وذلك من قبل العديد من الكتاب والخبراء في القضايا العسكرية والأمنية والسياسية. طرأ تحسن مع الزمن على الأداء الأمني من قبل الفصائل الفلسطينية المقاتلة، لكنه من الواضح أن مستواه لا يكفي وأن تجربة الاجتياح الأمني الإسرائيلي الأخيرة تؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهود الأمنية، وتوظيف المزيد من التفكير والتخطيط في كيفية التغلب على الصعوبات والمخاطر القائمة.

اجتاح الإسرائيليون مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومعهم القوائم الطويلة من المطلوبين والنشطاء الفصائليين، وكذلك الكثير من العناوين والنقاط الهامة من الناحية العسكرية، ولم يجدوا العناء الكبير في الوصول إلى أهدافهم مثل الأماكن السكنية والمخابئ. كان الإسرائيليون على معرفة ولو غير مطلقة بأسماء المحاصرين داخل مقر رئيس السلطة، وتوفرت لديهم معلومات على قدر كبير من الأهمية حول مدينة نابلس القديمة وهكذا. هذا لا يعني أنهم وصلوا إلى كل ما يريدون وأنهم قد اخترقوا كل الاحتياطات الأمنية الفلسطينية ومخيم جنين شاهد على هذا، لكنه من الواضح أن المشكلة الأمنية الفلسطينية القائمة منذ أكثر من ثلاثين سنة ما زالت عميقة الجذور.

بصراحة، الساحة الفلسطينية مليئة بالمخبرين والجواسيس والعملاء، وهو الأمر الذي يتحدث به الناس على مختلف مشاربهم ومستويات عملهم. يظهر بين الحين والآخر فلسطيني يدافع عن هذه الظاهرة الخطيرة قائلا بأن كل الأمم تعاني من هذه الآفة وأن الشعب الفلسطيني معرض للاستقطاب أكثر من غيره من الشعوب بسبب وجود الاحتلال. هذا جدل صحيح، لكن حجم الظاهرة كبير إلى درجة أنه يفوق بكثير المساحة التبريرية التي يمكن أن تحلو للبعض. إنه لا يجوز لشعب يعاني من الغزو والتشريد والاحتلال على مدى أكثر من ثمانين عاما أن يبقى تحت وطأة مثل هذا الكم من الاختراقات.

على الرغم من الإلحاح المستمر بضرورة تطوير برامج أمنية تعالج القضية بشقيها القائم والسببي إلا أن الاستجابة غير موجودة. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى برامج تلاحق الجواسيس والعملاء الموجودين، وإلى البحث عن أسباب الظاهرة لمعالجتها من جذورها. إنها مسألة أشبه ما تكون بمرض لا يمكن علاجه إلا بالقضاء على أسبابه. حسب معرفتي، لم تعمل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن مركزت نشاطها في الأردن على مكافحة الاختراقات الأمنية، وقصرت الفصائل كثيرا في الانتباه والمعالجة.

ساد على الساحة الفلسطينية سواء داخل فلسطين أو في الشتات اهتمام بالأعداد الذين ينتمون للحركة أو الفصيل أو الحزب وذلك بدافع المنافسات الداخلية على استقطاب الجماهير. حاول كل فصيل أن يعرض عضلاته من خلال الجماهير التي يستطيع حشدها، ومؤخرا من خلال البنادق والمسدسات التي تطلق النيران في الجنائز والمناسبات المختلفة. فتح هذا الاهتمام الباب على مصراعيه أمام كل أجهزة المخابرات المعادية المهتمة للدخول في الفصائل والأجهزة الفلسطينية المختلفة إلى درجة أن العمل الفلسطيني أصبح كشبه كف مفتوح أمام الإسرائيليين. وقد تزاوج هذا مع عمل علني من قبل قادة فصائل وأعضاء يشمل الظهور في الإذاعات والفضائيات وغير ذلك. لقد تدهور الحرص الأمني بصورة كبيرة وزاد في كثير من الأحيان الاستهتار الذي أودى بحياة الكثيرين وأفسد الكثير من الأعمال.

ربما يسأل أحد عن دور السلطة الفلسطينية في تطوير البرامج الأمنية الفلسطينية. سؤال من هذا القبيل يبين عدم معرفة السائل بأن السلطة الفلسطينية لم يكن لها أن تقوم لولا التزامها بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، بمعنى أنها قامت على استباحة الأمن الفلسطيني مقابل كيان فلسطيني هزيل أحدث أضرارا أكثر مما جلب منافع. والدليل على ذلك هو أن عددا من الفلسطينيين المناضلين قد تم تسليمهم عنوة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية للإسرائيليين، وأن الأجهزة الأمنية لم تتوقف عن التنسيق الأمني وتزويد الجانب الإسرائيلي بالمعلومات الهامة عن النشاطات الفلسطينية السرية. هذا فضلا عن الكم الهائل من الملفات التي استولت عليها إسرائيل في الاجتياح الأخير حول نشاطات الفلسطينيين جماعات وأفراد والتي تم عرض جزء منها على الشبكة العنكبوتية. هناك إعلام عربي وعالمي يرسم الأمور على غير هذا الوصف بخاصة عندما يفتح المجال أمام رؤساء

الأجهزة الأمنية للتحدث عن الأمن الفلسطيني وصلاة الموقف الفلسطيني الرسمي، لكن هذا يبقـى مجرد إعلام لا يلتزم بالحقيقة الموضوعية أو العلمية.

قامت السلطة الفلسطينية بملاحقة بعض الجواسيس وأعدمت اثنين مـنهم مـع بدايـة الانتفاضـة الحالية، لكن ذلك كان أشبه ما يكون بذر الرماد في العيون. حجم ما قامت به السلطة قليـل جـدا بالنسبة لما هو مطلوب، و(لو) كان في الأمر جدية لانتهى كثيرون من المسـؤولين الفلسـطينيين على أعواد لا يرغبون برؤيتها. وبالتأكيد سيجادل أحد ضد هذا القول علـى اعتبـار أن السـلطة تعرضت للهجوم الإسرائيلي المستمر خلال الانتفاضة والاجتياح الأخير بقصد تدميرها. هذا جدل لا يصمد إذا قلنا أن من يريد القضاء على نظام لا يقصف أبنية وإنما يقصف من يقومـون علـى النظام. النظام ليس بأبنيته وإنما بالقائمين عليه. فما هو معنى قصف أبنية بينمـا يسـرح رمـوز السلطة ويمرحون؟ وهنا لا أتحدث عن أفراد مخلصين في هذا الجهاز أو ذاك، وإنما عن أجهـزة بسياساتها والصف الأول من القائمين على شؤونها. على أية حال، من بنى الأبنية أول مرة يبنيها مرة ثانية.

تم الحديث كثيرا حول المسائل الأمنية الفلسطينية لكن بجدوى قليلة جدا. يبدو أن تحسنا قد طـرأ على الأداء الأمني لبعض الفصائل، لكن الاجتياح الأخير أثبت وجود ثغرات واسعة جـدا. مـن المطلوب أن يتعلم الراغبون في القيام بأعمال تقود إلى التحريـر أسـس الأمـن والاحتياطـات الملازمة لها. وربما من الضروري صناعة رأي عام ليس على المستوى الفلسطيني فقـط وإنمـا على المستوى العربي أيضا لترسيخ قيم أمنية جادة.

ألحق الإعلام العربي مثلا ضررا كبيرا بالأمن الفلسطيني قد لا يتحمـل مسـؤوليته هـو وإنمـا الفلسطينيون وذلك بمتابعة المسلحين والمقاتلين وبعض الذين يشرفون على شـؤونهم أو ينطقـون باسمهم. لا يوجد أي مبرر إطلاقا لوضع مسلح أمام عدسة التلفاز ليكون في اليوم التـالي هـدفا للقصف الإسرائيلي. هذا علما أن الذي يتطوع لمثل هذا العمل قد يكون جاهلا وقد يكون من أولئك الذين يخترقون الأمن الفلسطيني. وبدل أن ينجرف الإعلام وراء مثل هذه المتابعات المضرة جدا، قد يكون من المفيد أن يرفع شعارا بالنيابة عن الشعب الفلسطيني يقول بأن البندقية العلنيـة إمـا جاهلة أو خائنة.

الأمر في غاية البساطة، يواجه الفلسطينيون عدوا مدججا بالسلاح الحديث ولا طاقـة لهـم علـى مواجهته مباشرة. لا يقوى الفلسطينيون على إيقاع الأذى بالإسرائيليين إلا في الظلام، وإذا كـان لهم أن يسكتوا على كل محاولات الإنارة المقصودة وغير المقصودة فإنهم يعرضون أمنهم وأمـن أبنائهم للخطر ويحيل الجهود نحو الخلاص إلى هباء.

فهلوية بعض المسلحين

واضح أن أعدادا كبيرة من الفلسطينيين الذين يحملون السلاح هم مجرد مسلحين وليسوا مقـاتلين وأنهم استخدموا السلاح غية وليس بجد. في بيت لحم ونابلس كان المشهد سيئا بحيـث أنـه لـم يحصل قتال جاد، إذ هرب مسلحو بيت لحم سريعا إلى الكنيسة بعد أن أقاموا الدنيا ولم يقعـدوها إعلاميا حول قدراتهم القتالية الهائلة، أما في نابلس فقد تجمهر المسلحون في البلدة القديمـة ظنـا منها أنها تحميهم فوقعوا فريسة الجواسيس والقوات الإسرائيلية. لقد كانوا هدفا سـهلا للطـائرات الإسرائيلية والقناصة.

قوات السلطة

قوات السلطة هي الأسرع في الهريبة بخاصة القيادات. هناك من قاتل من شـباب يعملـون فـي السلطة لكنهم قاتلوا على مسؤولياتهم الفردية. أما القوات الرسمية فكانت متخاذلة وجبانـة وربمـا متآمرة. وواضح التآمر من خلال تجنب إسرائيل لضرب رجالات السلطة إلا ما حصل فـي رام الله مع بداية الاجتياح حيث قتل خمسة من ضباط الأمن الوطني. لكنه من الواضح أن قـتلهم لـم يكن ضمن السياسة الإسرائيلية وإنما عبارة عن مبادرة ميدانيـة مـن إحـدى وحـدات الجـيش الإسرائيلي. ضباط الأمن الوطني في نابلس استسلموا وعلى رأسهم البريجادير جنـرال سـعدي ناجي. أما في باقي المدن فاختبئوا ولم يجهد الإسرائيليون أنفسهم في البحث عنهم.

المواجهة مع الإسرائيليين

يبدو أن أفضل تكتيك عسكري استخدمه الشباب المقاتل كان في طولكرم وقلقيلية. اختـار هـؤلاء الاختفاء وعدم المواجهة بسبب تقديرهم أن المواجهة مهما كانت ساخنة ستحسم في النهاية لصالح الجيش النظامي. فضلوا البقاء لمواصلة حرب التفجيرات التي تؤثر كثيرا على إسرائيل.
لا شك أن مخيم جنين قد سطر ملحمة عظيمة لكن خيار المواجهة المباشـرة لـم يكـن الخيـار الصحيح. عملية عسكرية أو استشهادية واحدة ذات تأثير على إسرائيل أكبر بكثير من كل معارك البطولة التي تكون نهايتها الخسارة.

الأجهزة الأمنية الفلسطينية

هذه أجهزة موجودة لممارسة الخيانة. لم يصب أحد من قادة هذه الأجهزة بأذى. يجب شن حملـة واسعة لإلغاء هذا الأجهزة. الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع بحاجة فقط إلى قوة شرطة فقط تعمل على تحقيق الأمن المدني من حيث ملاحقة اللصوص وتنظيم السير وغير ذلك.
الأمن الوطني يجب أن يكون بيد الفصائل المقاتلة التي يجب أن تعمل على إزاحة الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى الخلف.

عدم نضوج الفصائل

على الرغم من معرفة الفصائل بعرفات وقيادته إلا أنها تحرص على العمل معه ظنا منهـا أنـه تغير. القيادة العامة ضمن هذه الفصائل علما أن الجبهة ذات تجارب مريرة معه. حماس والجهـاد والشعبية لا يترددون في اللحاق بركبه وكل مرة يجدون أنفسهم في خيبة أمل. أظـن أن المسـألة يجب ألا تخضع للخداع الإعلامي أو بديع التصريحات العرفاتية.

من المهم أن تدرك الفصائل المقاتلة أن السلطة الفلسطينية عبارة عن جزء من معادلة عالمية تعمل على ضرب الروح المعنوية والطاقات المادية للعرب والفلسطينيين، وأن مهادنتها أو السير معهـا لن يجلب على الأمة سوى الدمار.